



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

كلمة

الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

أمام الحلقة النقاشية بمكتبة الإسكندرية حول:

تحديات تداول المعلومات في العصر الرقمي: بين المصادقية والشائعة

28 نوفمبر 2023



BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

**سعادة الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد الله زايد - مدير مكتبة الإسكندرية
أصحاب المعالي والسعادة الزملاء المشاركون في الحلقة النقاشية
السيدات والسادة:**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني أن أتحدث إليكم اليوم تحت سقف مكتبة الإسكندرية العريقة التي تعد إحدى منجزات الحضارة المصرية الشامخة، وهذا اللقاء هو الثاني لي، فقد سبق أن تشرفت بالمشاركة في حلقة نقاشية مماثلة بالمكتبة قبل ثلاثة أعوام تقريباً، حيث سعدنا بتوقيع ثلاث مذكرات تعاون بين مركز الخليج للأبحاث وكل من مكتبة الإسكندرية، والمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، ومركز الشرق الأوسط التابع لجامعة عين شمس.. واليوم يتجدد اللقاء ويستمر التعاون وأتشرف بالتوقيع مع الأستاذ الدكتور أحمد عبد الله زايد مدير مكتبة الإسكندرية على مذكرة تعاون بين مركز الخليج للأبحاث ومكتبة الإسكندرية العريقة.

واسمحوا لي قبل الحديث عن موضوع الحلقة النقاشية، أن أتحدث قليلاً عن العلاقات السعودية - المصرية، تلك العلاقات الراسخة منذ القدم والممتدة في

الآفاق وهي علاقات استراتيجية تركز على عمق تاريخي وتستمد قوتها من قوة الروابط الأخوية وأواصر القربى بين الشعبين الشقيقين، ومن قوة التنسيق بين قيادات المملكة ومصر، والقيادات في الدولتين حريصة كل الحرص على قوة ومتانة هذه العلاقة، ولدينا في المملكة ومنذ عهد مؤسسها جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - طيب الله ثراه - وثيقة متداولة نستحضرها دائماً عندما نتذكر العلاقات السعودية - المصرية، وهي وصية الملك عبد العزيز لأبنائه، فقد أوصى أبنائه "بالأ يفرطوا في العلاقة مع مصر" ولقد اعتبرها أبنائه وصية واجبة النفاذ منذ رحيله - يرحمه الله - وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - يحفظه الله - وولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان - يحفظه الله -، كما أن الشعب السعودي يعتز بمصر حاضنة العروبة منذ القدم، ونحن في مدينة الإسكندرية نتذكر أن هذه المدينة التاريخية شاهدة على بدايات العمل العربي المشترك حيث شهدت في السابع من أكتوبر عام 1944م، على توقيع بروتوكول الإسكندرية المؤسس للجامعة العربية في العام التالي مباشرة، والتي تأسست في 22 مارس 1945م، وتألقت وقتها من 7 دول هي: مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والأردن ولبنان والعراق واليمن.

وبالعودة إلى مضمون الحلقة النقاشية (تحديات تداول المعلومات في العصر الرقمي: بين المصداقية والشائعة)، فإنه في عصر السماوات المفتوحة والتدفق الإعلامي وثورة الاتصالات وظهور ما يسمى بالإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي وتراجع دور الصحافة التقليدية أو القديمة، ظهرت عدة تحديات ومخاطر نذكر منها:

أولاً الشائعات:

فقد أصبح بث الشائعات المفرضة، وفقدان المصداقية من أخطر وأصعب التحديات التي تواجه صناعة الإعلام، وتهدد الاستقرار وتؤثر على العلاقات بين الدول، بل حتى في الدولة الواحدة، وتحاول الحكومات وضع الضوابط للحد من الشائعات التي تنهال على المجتمعات العربية بصفة خاصة سواء كانت عن قصد وتتف خلفها جماعات وتنظيمات ودول، أو عن جهل بالرسالة الإعلامية وعدم القدرة على فرز المعلومات وتصنيفها من جانب المتلقي العربي، ومن الضروري في مثل هذه الظروف وضع الضوابط من جانب الحكومات وبمشاركة الجهات البحثية والإعلامية لزيادة وعي الشارع في التصدي للشائعات والحد من انتشارها والتي غالباً ما تؤثر في العلاقات بين الدول والشعوب.

وقد فطنت حكومة المملكة العربية السعودية إلى هذه المخاطر وأصدرت مؤخراً مشروعاً لتنظيم الإعلام السعودي تضمن عدة نقاط منها:

- يُمنع التعرض إلى ما من شأنه المساس بثوابت الشريعة الإسلامية.
- منع بث أو نشر ما من شأنه الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة، عبر وسائل الإعلام التقليدية والحديثة.
- منع بث أو نشر ما من شأنه تشجيع الإجرام، أو الحث عليه، أو التحريض على العنف والإرهاب وتهديد السلم المجتمعي والأمن الوطني أو الدولي، عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل.
- لا يسمح بنشر ما من شأنه الإساءة إلى علاقات المملكة بالدول الإسلامية أو العربية أو الصديقة في الإعلام التقليدي أو الحديث.
- منع بث أو نشر ما من شأنه الإضرار بالاقتصاد الوطني أو العملة الوطنية.

- منع بث أو نشر ما يثير النعرات والفرقة والكراهية بين المواطنين والمقيمين.
- منع التعدي على حرمة الحياة الخاصة للأفراد سواء كان في الوسائل الإعلامية التقليدية أو مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي اعتقادي فإن الحلول الفردية للحكومات غير مجدي إن لم تتكاتف الجهود على الصعيد الرسمي والمدني، المجتمعي والفردى، وهو ما يفرض التعاون العربي والتنسيق الجماعي لحصار الشائعات سواء كان ذلك عبر مظلة وزراء الإعلام العرب، أو تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي والصحفي، وكذلك تكثيف برامج التوعية للمتلقى العربي، ورفع ثقافته بتوضيح التحديات والمخاطر التي تحيط بوطنه وأتمه وتحذيره من خطورة الشائعات الكاذبة، مع ضرورة التفريق بين انسياب المعلومات وتدفعها دون حواجز، وبين نشر الشائعات الكاذبة والمغرضة التي من شأنها أن تبث الفرقة والعدوات.

ثانياً: الأمن السيبراني

مع الانتشار الواسع للمعلوماتية والانترنت ازدادت مخاطر تخريب البيانات وسرقة الأموال والسطو على المعلومات السرية وسرقة الحقوق الفكرية، وبلغت الخسائر جراء اختراق الأمن السيبراني - طبقاً لما أوردته (مجلة الجريمة السيبرانية) 6 تريليون دولاراً عام 2021م، ومن المتوقع أن تزيد عن 10.5 تريليون دولاراً عام 2025م. ولمحاصرة هذه الظاهرة والتقليل من تأثيرها على المملكة العربية السعودية، أسست المملكة الهيئة الوطنية للأمن السيبراني وحددت ستة محاور لعمل هذه الهيئة حتى يتوفر فضاءً سعودياً آمناً وموثوقاً خاصة وأن هناك تحذيرات

من خمسة مخاطر متعلقة بالأمن السيبراني تواجهها ثلاث دول خليجية وهي السعودية والإمارات وقطر، طبقاً لدراسة أعدتها جامعة هارفارد.

وبفضل جهود هذه الهيئة تقدمت المملكة العربية السعودية إلى المرتبة الثانية عالمياً في حماية الأمن السيبراني طبقاً لمعايير الاتحاد الدولي للاتصالات، ومع ذلك يظل الخطر قائماً.

ويتم تقييم مستوى الحماية على أساس "الدليل العالمي للأمن السيبراني GCI ويتكون من خمس مجموعات من المؤشرات وتشمل: مجموعة قانونية - مجموعة تقنية - مجموعة تنظيمية - وأخرى تختص بتطوير الإمكانيات - وخامسة تهتم بشؤون التعاون وتركز على تقييم التعاون بين المؤسسات والتعاون على مستوى الدول.

وتشمل الاستراتيجية الوطنية السعودية للأمن السيبراني ستة محاور متكاملة هي:

1. محور "التكامل" ويهدف إلى تأمين حوكمة متكاملة للأمن السيبراني، تشمل الاستراتيجية والميزانية المطلوبة إلى جانب الأنظمة والسياسات.
2. محور "التنظيم" ويتطلع إلى إيجاد إدارة فعالة للأمن السيبراني تتضمن إدارة المخاطر، ووضع المعايير والضوابط اللازمة.
3. محور "التوكيد" ويهتم بالوعي السيبراني وحماية بنية وأصول العالم السيبراني الرئيسية، وما يرتبط بها.

4. محور "الدفاع" ويحرص على التعرف على التهديدات وإدارة الثغرات، والاستجابة للحوادث واستمرارية العمل.
5. محور "التعاون" ويركز على الشراكات ومشاركة المعلومات.
6. محور "البناء" ويهتم بالبنية الأساسية.

ثالثاً: توصيات وملاحظات

وانطلاقاً من ذلك نرى الآتي:

1 - ضرورة اضطلاع مراكز البحث والفكر العربية بدورها في محاربة الشائعات وحماية الأمن السيبراني عبر الدراسات وورش العمل والحلقات النقاشية والمؤتمرات وورش التدريب وغير ذلك، لنشر التوعية ورفع مستوى وعي المواطن العربي حتى لا ينساق وراء الشائعات المغرضة، ولا يقع ضحية لأهدافها السيئة.

ولعل من المهم تفاعل مراكز الفكر والدراسات لتفعيل دورها في تعزيز حالة الوعي ضمن إطار المجتمع

وهنا أتشرف بتجديد اقتراحي الذي طرحته هنا في مكتبة الإسكندرية قبل ثلاثة أعوام ويتضمن دعوتي لتأسيس رابطة لمراكز الفكر والدراسات العربية على أن يكون مقر الرابطة في مكتبة الإسكندرية وتحت مظلتها، وأتمنى من الأستاذ الدكتور أحمد زايد تبني هذه الفكرة التي قد ينبثق عنها لقاءات بين المراكز العربية وتبادل الآراء والدراسات ومناقشة القضايا العربية وغير ذلك.

2 - تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي العربي.

3 - عقد لقاءات عربية دورية بين نقابات وجمعيات الصحفيين في الدول العربية للتعرف على التحديات التي تواجه المنطقة العربية، مع أهمية الاتفاق على وضع أطر مهنية وقانونية تنظم حركة الإعلام الحديث الاجتماعي والذي بات هو الظاهر والمؤثر حالياً في أوساط المجتمع.

4 - عقد لقاء سنوي بمكتبة الإسكندرية أو حلقة نقاشية سنوية لمناقشة التحديات العربية ووضع تصورات لحلولها أو مواجهتها.

5 - تخصيص برامج تليفزيونية والتوسع في الاستفادة من قنوات وسائل التواصل الاجتماعي لمناقشة خطورة الشائعات وكيفية التصدي لها وتحسين المتلقي العربي، والاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال، وكذلك تخصيص برامج بمشاركة أكاديميين وباحثين وخبراء لشرح التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي لإغلاق الباب أمام تسرب الشائعات بالتوضيح والتوعية وتثقيف الرأي العام، بدلاً من الدور السلبي أحياناً لوسائل الإعلام العربية في بث الفرقة بين الدول والشعوب.

6 - تعزيز الأمن السيبراني وزيادة التعاون والتنسيق بين الدول العربية لتحقيق هذا الهدف خاصة وأن مخاطر الأمن السيبراني تزداد يوماً بعد آخر مع الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات الرقمية.

7- من المهم إصدار قانون يحمي مهنة الإعلامي ويفرق بين الإعلامي المتخصص ومن يقدم نفسه كإعلامي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا التأطير القانوني سيحد من حالة الاختراق التي تؤثر مجتمعيًا، وتمنع غير

المختصين من التطفل في النطاق الإعلامي، وهو ما يسهم في الحد من انتشار الشائعات بشكل فاعل.

السيدات والسادة

يتبقى القول إنني أتشرف أن يساهم مركز الخليج للأبحاث في الفعاليات المقترحة، وما تقترحونه لخدمة العمل البحثي بصفة عامة، ولدى المركز برامج مهتمة بالقضايا الخليجية، والإقليمية، والدولية، بما في ذلك البرنامج الثقافي والإعلامي. فبالإضافة إلى البرامج الخليجية، لدينا برنامج عن العلاقات المصرية - الخليجية، إضافة إلى مجموعة من الدراسات والكتب التي صدرت ضمن هذا البرنامج، واتفاقيات تعاون مع العديد من المراكز البحثية المصرية المهمة، ولعلي أتذكر ما أثمر عن هذه الاتفاقيات من عقد مؤتمرات ومنها على سبيل المثال لا الحصر تنظيم مؤتمر (اتحاد دول الخليج العربية : آفاق المستقبل - العلاقات الخليجية المصرية) الذي تم تنظيمه بالقاهرة بين مركز الخليج للأبحاث ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية عام 2014م، وصدرت وقائع المؤتمر في ملحق خاص بمجلة السياسة الدولية. وأخيراً أتقدم بالشكر لمكتبة الإسكندرية ومديرها الأخ الأستاذ الدكتور أحمد عبد الله زايد والأخ الدكتور محمود عزت عبد الحافظ المسؤول عن مركز الأبحاث بمكتبة الإسكندرية وكافة الحضور الكرام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته